



PROVISIONAL
A/38/PV.39
3 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد ايويكسا (بنمبا)
نم : السيد مالينغا (سوازيلند)
(نائب الرئيس)

- بد * مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية [٣٨]
 - الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة [٧]
 - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي [٢٢]
- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

.. / ..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section , Department of Conference Services ,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (أ)

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية [٢٦]
 - (أ) تقرير الأمين العام
 - (ب) مشروع قرار
- التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية [٢٧]
 - (أ) تقرير الأمين العام
 - (ب) مشروع قرار

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ١١البند ٣٨ من جدول الأعمالبدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما قد يذكر الأعضاء ، أصدرت الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين المقرر ٣٧ / ٣٨ المعنون " بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " وفي هذا المقرر الذي اتخذ بناءً على مقترح الرئيس ، قررت الجمعية العامة أن تبقى هذا البند مفتوحاً لاتاحة الاستمرار في المشاورات غير الرسمية بعد تعليق الدورة . لقد ظل الموضوع قيد البحث منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، عندما قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٤ / ١٣٨ ، أن تبدأ في دورتها الاستثنائية عام ١٩٨٠ جولة من المفاوضات العالمية والمستمرة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، على أن تشمل القضايا الرئيسية في ميدان المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والنقد والمالية . وكان هذا المقرر للجمعية العامة بمثابة استجابة للقلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان النامية ، ازاء الافتقار الى احراز تقدم حقيقي صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الوضع خطير اليوم ، فقد اخفقت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في أن تحرز تقدماً له دلالة في جهود المجتمع الدولي الرامية الى مساعدة بلدان العالم الثالث للنهوض بتميتها . ان كان للأزمة الاقتصادية الخطيرة التي أحاقت بالعالم خلال العامين الماضيين ، أثر خطير على الغالبية العظمى من البلدان النامية ، كما أوضح ذلك وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ في اجتماع محفل بوينس أيرس . أن ركود اجمالي الناتج المحلي ، والمديونية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، واستحالة الحصول على الموارد المالية بشروط ميسرة ، والاثار الخطيرة الناجمة عن ارتفاع الحمائية ، وعدم كفاية السيولة الدولية ، ذلك كله أدى بالعديد من البلدان النامية الى كساد اقتصادي اجتماعي كبير .

وإذا ما أضفنا الى هذه الصورة الوضع العصيب لأكثر البلدان فقرا ، مع مشاكل البطالة والجوع وسوء التغذية واعتلال الصحة ، فإني أعتقد أننا نستطيع أن نقول حقا ، انه إذا ما استمرت هذه الظروف فان الاثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية قد تجر العديد من هذه البلدان الى كوارث سياسية لا يمكن التكهن بها وستكون لها آثار ضارة على السلم والأمن الدوليين .

إني أعتقد أن الواجب الأساسي لهذه الجمعية ، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي ، هو أن تتخذ مقررات ترمي الى تخفيف المساكن القصيرة الأمد ، وفي الوقت نفسه ، يكون من شأنها أن تؤدي الى مفاوضات ذات محتوى سياسي عال ، بحيث تجعل من الممكن أن يكفل تطور عادل ومتوازن للاقتصاد الدولي ككل ، ولاقتصاد البلدان النامية بصفة خاصة . ولتحقيق هذه الغاية ، لا بد من القيام بالتغييرات اللازمة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد أصبح هناك ادراك اجماعي لتكافل اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وإني لمقتنع بأن النمو الاقتصادي لكل بلد ولكل مجموعة من البلدان انما يعتمد الى حد كبير على ظروف النمو والاستقرار في الدول الأخرى . وما لاشك فيه ، أن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجنوب ، سيكون له أثر حميد على انعاش اقتصادات الشمال ، وهذا عامل لا يمكن التفاوض عنه ، بل ويجب أن نشجعه .

ان الجهود التي بذلت للتقدم صوب المفاوضات العالمية لا يمكن أن توقف ، بل في حقيقة الأمر ، يتعين على الجمعية العامة أن تبث فيها الحياة وتوجهها بطريقتة تمكن جميع الأطراف المعنية من أن تتوصل الى اتفاقات طويلة المدى ، وهناك البعض الذين يشعرون بأن الأمم المتحدة تفتقر الآن الى القدرة على القيام بشيء بناءً في مجال المفاوضات العالمية ، في وقت تتفاقم فيه النزاعات السياسية ويزداد فيه التوتر الدولي . ففي الحقيقة أنه مما يثير الانزعاج أن نلاحظ أنه لم يتبق سوى بضعة أسابيع على انتهاء

السنة الثالثة من هذا العقد ، ولم يتم احراز أى تقدم صوب أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث .
 انني أعتزف بأنه من الصعوبة بمكان أن يتم التوصل الى اتفاقات محددة في هذه الجمعية ، لكنه من الصحيح تماما أن موقفا سياسيا يتسم بالمرونة والوضوح من جانب جميع المعنيين يمكن أن يؤدي الى بدء عملية مفاوضات دولية واسعة النطاق . فلنعمل على تضافر جهودنا لكي نبين لأولئك الذين يعتقدون أن الوقت غير موات لاحراز تقدم حاسم ، أن هذه الجمعية تستطيع ، على الأقل ، أن تبعث بادرة أمل توضح أنه هنا في الأمم المتحدة تم البدء في عملية جديدة للتعاون في المجال الاقتصادي . ولنذكر بأن هذه الدورة سوف تنتهي في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ولم يتبق سوى القليل من الوقت الثمين المخصص لنا لاحراز تقدم بناء .

ان الشيء الهام في التوصل الى اتفاق بشأن بدء المفاوضات العالمية الشاملة هو التخلي عن مناهج تزمت عقائدي معينة أو مواقف عدم الثقة التي عرقلت - في الماضي - المشاورات بين شتى مجموعات البلدان .

وبصفتي رئيسا لهذه الجمعية ، أدعوكم بحرارة للتعاون في هذا السعي المشترك لخير البشرية ، وأود أن أذكركم بأننا اذا ما أردنا أن نهيء مناخا للثقة المتبادلة ، وهو أمر لا غنى عنه في مفترق الطرق الصعب هذا ، فانه يتعين علينا ألا ننخرط في تبادل الاتهامات المضادة التي غالبا ما تدمر التقدم الايجابي . وانني مستعد لأن أبذل قصارى جهدي كي أضمن توصل هذه الجمعية ، بمساعدة جميع الدول الأعضاء وساعدة الأمانة العامة الى مقرر حكيم وبناء من شأنه أن يمكننا من البدء في المفاوضات العالمية الشاملة في أسرع وقت ممكن .

والآن أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليتكلم بوصفه رئيسا لمجموعة ال ٧٧ .

السيد ميونوليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن اغتباط مجموعة ال ٧٧ ، ان تراكم تتراسون عمل هذه الجمعية بمقدرة وحزم كبيرين . ان لخبرتكم السياسية والدبلوماسية الواسعة وولا ئكم التام لقضايا الأمم المتحدة ، ونضالكم لصالح النظام الاقتصادي الدولي الجديد أهمية خاصة في هذا الوقت .

سيدى ، اننا نتفهم مقررکم الخاص بعقد الاجتماع الحالي بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون " بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية " بوصفه دليلا واضحا على الأهمية التي تولونها لهذا البند ذي الأهمية الأساسية للتعايش بين الدول ولتعزیز الأمن الجماعي . كما أننا نقدر أيضا هذه المبادرة التي جاءت في وقتها تماما بوصفها اعترافا واسع النطاق لحقيقة أننا قاب قوسين أو أدنى من لحظة القرار السياسي الحاسم بشأن هذا البند . وكذلك فاننا نعتبر هذا دليلا واضحا على حقيقة أنكم ستستخدمون سلطتكم لتشجيع المشاورات اللازمة لضمان بدء المفاوضات العالمية أثناء هذه الدورة للجمعية العامة .

ان مجموعة ال ٧٧ على استعداد - كما كانت دائما - للدخول في حوار ، وبوصفي متحدثا باسمها ، أقدم لكم أقصى درجات تعاوننا .

ان التأخير المطول الذي ليس له ما يبرره في بدء المفاوضات لا يمكن على اية حال ان يعزى الى البلدان النامية. اننا نتفهم الفكرة ونحن الذين اقترحناها ، وقد اعطيناها دائما تأييدنا ، وأبدينا ، في جميع الظروف استعدادنا لكي ندخل في حوار وأن نصل الى تفهم.

ان من كان يشغل قلبي رئاسة مجموعة ال ٧٧ أعرب عن وجهات نظر المجموعة منذ اسابيع قليلة من هذه المنصة . وقد ذكر ان اجتماع قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، والاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ في بيونس ايريس قد وافقا على اسلوب جديد ، وهو اسلوب بناء ومرن لمواجهة الأزمة . ان اسلوب المرهلتين يأخذ وقائع عصرنا في الاعتبار وكذا المخاوف التي اعربت عنها بعض البلدان المتقدمة النمو ومجموعات البلدان التي حالت حتى الآن دون البدء في المفاوضات. اننا نواصل التقدم بحلول تشيا مع مبادئنا التي تأخذ في الاعتبار ، في الوقت نفسه ، الحاجة الى اتخاذ قرارات عاجلة بهدف تخفيف عبء الأزمة الراهنة ، وضرورة البدء في عملية مفاوضات تهدف الى تفتيح النظام الاقتصادي الحالي ، لا سيما العلاقات المالية والنقدية.

ان مجموعة ال ٧٧ تؤكد من جديد التزامها ببدء المفاوضات العالمية ونداءها بحل المشكلات الأساسية التي نواجهها جميعا وهي : اسعار الصرف ، والتضخم ، وعجز ميزان المدفوعات ، والبطالة ، ومشكلات السيولة ، والظواهر التي تؤدي الى حدوث هذه المشكلات وهي : التدهور المتزايد لمعدلات التبادل التجاري ، والسياسة الحمائية ، والاستخدام الشاذ للقوة الاقتصادية لتعزيز سباق التسلح .

ان مجموعة ال ٧٧ كررت في بيانها الوزاري الذي اعتمد منذ اسابيع قليلة مضت استمرار التزامها بالقرار ٣٤/١٣٨٠ . ونحن لا نزال على اعتقادنا بأن نهجا متأسكسا ومتزامنا وشاملا لهذه الأزمة او اساسي ومع ذلك فلقد آتحنا السبيل امام امكانيات سياسية جديدة منذ مؤتمر نيودلهي نرجوان تلقى الفهم ونأمل في ان تفسر البيانات التي اقيمت في الجلسة العامة لهذه الجمعية على انها دلائل مخلصه للفرصة في المفاوضات. ونحن

على استعداد لكي نقارن أفكارنا ومواقفنا بمواقف وآراء المجموعات والبلدان الأخرى بكل وسيلة بناءة . وحتى نعيد إقامة الحوار ، ينبغي توفير حلول منصفة واقتراحات محددة وروح الحل التوفيقى . وفوق كل شيء ينبغي ألا تكون هناك تحركات تعويقية . فلنبحث سويا عن حلول رشيدة ومنصفة تكون لصالح جميع الشعوب ويمكن ان تتأكد من ان مجموعة ال ٧٧ سوف تسهم بكل طريقة مخلصه وفعالة في الجهود التي تبذل اليوم ولنبدأ هذه المشاورات في اسرع وقت ممكن . ولنقم بالمهمة بطريقة مسؤولة . فضلا عن كل شيء ، لتجنب احباطات جديدة قد لا يمكن ايجاد العلاج لها هذه المرة .

السيد ايخاركوس ، (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، نيابة عن الاتحاد الاقتصادى الاوروبى ودوله الاعضاء ، أود في مستهل كلمتي ان اشكرك لعقدك هذا الاجتماع من اجل التوصل الى اتفاق مبكر بشأن المفاوضات العالمية ونحن نشاطرك الامل في امكانية التقدم بهذا الموضوع الى الامام . ان الاتحاد يهتم ، كما كان دائما باجراء حوار مفتوح فيما يتعلق بأفضل الأساليب الممكنة لتناول هذا البند . اننا نرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة هذه القضية الهامة في هذه الجمعية ، ونحن على استعداد للدخول في مشاورات من اجل احراز التقدم في عطنا ولدينا عدد من الاقتراحات والآراء مطروحة للدراسة ، بما في ذلك تلك التي أسفرت عنها اجتماعات نيودلهي وبيونس ايرس ، ونحن على استعداد للنظر فيها بذهن متفتح وروح بناءة ونحن على ثقة من ان هذه الروح يشارك فيها الآخرون .

السيد بشكوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : انني اتكلم نيابة عن وفود جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

ان الدعم الثابت من جانب البلدان الاشتراكية لبدء المفاوضات العالمية في أقرب وقت ممكن ، في اطار الأمم المتحدة ، اعلا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، أمر معروف تماما ، وتم التأكيد عليه على اعلى مستوى سياسي في الاعلان الذي صدر مؤخرا لمدول حلف وارسو في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣٠

ان هذا الموقف الذي يقوم على مبدأ أساسي يستند ايضا الى تأييدنا لجماعة البلدان النامية لعقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن المفاوضات العالمية المشار اليه في البيان المشترك الصادر عن وفود البلدان الاشتراكية ، والذي عم بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة في هذه الدورة . وانني أشير بهذا الى الوثيقة A/38/479.

وهذا هو الرد البناء من جانب البلدان الاشتراكية على تلك المقترحات التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ الى جميع أعضاء الأمم المتحدة . ووفودنا أيضا تتفق على المقترحات المقدمة من رئيس مجموعة ال ٧٧ ، السيد منوز ليد و لتنظيم عمل الجمعية العامة في دراستها لسألة المفاوضات العالمية . ان نجاح هذه الجهود ، كما حدث في الماضي ، يتوقف بالكامل على الارادة السياسية لجميع الدول . ووفودنا على استعداد لكي تهذل كل ما تستطيع لمساعدة الجمعية العامة في هذه الدورة للبد في تنفيذ المقررات التي اتخذتها بنفسها .

وكما تأكد في البلاغ الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادى في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر عقب اجتماع عقد في برلين على مستوى رؤساء الحكومات ، فان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادى أيدوا مطالب البلدان النامية لاعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادى دولي عادل ، بما في ذلك الهدء الفورى ، في الأمم المتحدة ، للمفاوضات العالمية بشأن المشاكل العالمية الملحة وفقا لمقررات الجمعية العامة .

السيد لندفيك (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف

اليوم بأن أتكم باسم بلدان الشمال الخمسة ايسلندا ، الدانمرك ، فنلندا ، النرويج ، وبلدى السويد . نحن في بلدان الشمال أتاحت لنا فرص عديدة لاعادة تأكيد تأييدنا لمفهوم المفاوضات العالمية . ونحن نؤمن ايماننا راسخا بأن هذه المفاوضات أمر مرغوب فيه ، ونرحب بادراج هذا البند على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة . ونحن نأسف لانه نظرا لتعدد المصالح التي ينطوى عليها ذلك ، لم يتسن التوصل الى اتفاق للسيد المفاوضات .

وكما أوضحنا في بياننا في المناقشة العامة في اللجنة الثانية ، فان النهج المكون من مرحلتين الذى اقترحه مجموعة ال ٧٧ يستحق منا الدراسة الدقيقة . وهذا النهج ، وان كان لا بد من تحديده بالتفصيل ، يتميز بأنه يعطي الأولوية لما يبدو أنه ممكن ، بدلا من أن يتناول الأشياء التي ستظل بعيدة وان كان مرغوبا فيها . وانا كان للظروف اللازمة

لهدء المفاوضات العالمية أن تستمر في مراوختنا ، فاننا نرى أنه من الأهم متابعة الحوار بين الشمال والجنوب في كل مجالات الأولوية الخاصة به في المحافل المتاحة لنا اليوم . ويجب أن نسال أنفسنا كيف يمكننا أن نعمل على خير وجه من أجل تحقيق أهدافنا في الاطار الحالي . ويجب ألا نجعل الأفضل عدوا لما هو جيد .

اننا نتقاسم الآمال التي أعربتم عنها ، سيدى الرئيس ، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا البناء في المستقبل بشأن هذه المسألة . ولنا وطيء الأمل في أن يتسنى أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة احراز تقدم على أساس عملي .

السيد مي غوجون (الصين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو

لي بادئ ذى بدء ، سيدى الرئيس ، شأنى شأن من سبقوني ، أن أتقدم لكم باسم الوفد الصينى بتقديرنا وامتناننا للمبادرة التي اتخذتموها بعقد هذا الاجتماع . ونحن على ثقة من أنه بفضل قيادتكم الممتازة سوف نحرز تقدما واقعيا في أعمالنا .

ان الأزمة الاقتصادية الحالية وآثارها على العلاقات الاقتصادية الدولية ، تبيىن أن الوقت قد حان لكي نستأنف فورا الحوار بين الشمال والجنوب . ان بدء المفاوضات العالمية على أساس الترابط الاقتصادي فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي اطار تنسيق التدابير الطويلة والقصيرة الأجل ، يمكن أن يساعد في التوصل الى حلول مشتركة للمسائل العاجلة والاساسية . وهذا في الوقت الحاضر أمر بالغ الضرورة والالاحاح ويجب عدم الابطاء في شأنه . وعلى ذلك ، فاننا نوافق على اقتراح مجموعة ال ٧٧ بأن نبدأ فورا مشاورات بشأن بدء المفاوضات العالمية .

اننا نؤيد تماما اقتراح مجموعة ال ٧٧ بأن تجرى المفاوضات العالمية على مرحلتين ، تبدأ بالمسائل الأقل تعقيدا وتنتهى بالمسائل الأكثر تعقيدا . ونحن نرى ان هذا الاقتراح يتضمن مرونة كبيرة ويمكن أن يكون أساسا لهدء المفاوضات العالمية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

لقد لاحظنا أيضا التعبير عن الاهتمام والتأييد من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدر ، ونأمل في أن تبدى هذه البلدان في المشاورات القادمة استجابة

أكرر لهذا الاقتراح وأن تطرح آراءها ومقترحاتها ، وبذلك تدخل في حوار حقيقي وصنّاء يؤدي إلى قرار بتوافق الآراء . ان الوفد الصيني كمهده دائما ، سيشترك بنشاط في المشاورات ، وسوف يسهم في بدء المفاوضات العالمية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

السيد كوز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انني أعتزم هذه الفرصة لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لنا جميعا . والمسألة المعروضة علينا هذا الصباح ، وهي المفاوضات العالمية ، كما يعرف الجميع ، ليست بالجديدة ، وربما ينبغي أن أقول لسوء الحظ انها ليست بالجديدة ، لأنها ، من بين عدة أمور ، ترمز لصعوباتنا هنا في تناول بعض المسائل الهامة التي تواجهها الأمم المتحدة ، ومع ذلك ، فان عدم قدرتنا حتى الآن على التوصل إلى اتفاقات بشأن بدء المفاوضات العالمية ، ينبغي ألا يكون سببا للفرح وحده ، بل للالتزام المجدد بالثابرة على بذل الجهود الرامية إلى بلوغ حل توفيقى يكون باعنا على ارتياحنا جميعا .

وأود أن أقول أيضا ان عدم توصلنا الى اتفاق حتى الآن ليس له علاقة على الاطلاق بالجهود الفعالة لأفراد قديرين مثل السفير اتونو ، وآخرين مثل السفير نايق والسفير مونوز ليدو اللذين سبقاه ، الذين بذلوا جميعا جهودا شاقة للتقريب بين جميع الأطراف . ومن الواضح ، أن هذه مهمة صعبة ، ونحن نعرف ذلك جميعا . ان المشاكل معقدة ، والمسائل لها آثار بعيدة المدى . وربما لا يكون مثيرا للدهشة أننا لم نحقق هدفا حتى الآن ، رغم أننا قطعنا شوطا كبيرا في هذا الشأن منذ أن طرحت مسألة المفاوضات العالمية على بساط البحث لأول مرة . ولست بحاجة لأن أسرد هنا بالتفصيل التحرك الايجابي الذي تم في كل من كاتكون وفرساي ، على سبيل المثال . ولكنني أستطيع أن أقول أيضا ان حقيقة الحوار الطويل الجدى الذى أجريناه تعد من العوامل الايجابية ، وهو حوار يركز اهتمام كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على الحاجة الى التوصل الى طرق معقولة لمعالجة كثير من المشاكل الاقتصادية الصعبة التي نواجهها جميعا ، وبصفة خاصة البلدان النامية .

وفي المراحل النهائية للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، سنحت الفرصة أمام العديد منا للتقدم بتعقيبات حول وضع المفاوضات العالمية . وانقضى وقت قصير جدا منذ ذلك الحين ما لا يتيح الفرصة أمام أى تحرك آخر سوى قيام وزراء مجموعة ال ٧٧ بتأكيد اهتمامهم القوي ببدء المفاوضات العالمية . ولقد قرأنا بيانهم الرسمي باهتمام واتفهم مصادر قلقهم ونشاطهم الرأى بشأن المشاكل الاقتصادية العالمية ، مع أننا قد نختلف بشأن أفضل الوسائل التي تتبع لتناول بعض هذه المشاكل . وكما قلنا كثيرا من قبل ، فاننا سنظل على استعداد للمناقشة الجادة بشأن طريقة البدء في مواجهة هذه المشاكل . وسواء اتبع نهج " المرحلتين " للبدء في المفاوضات العالمية الذى اقترحه مجموعة ال ٧٧ أو أى نهج آخر ، أكثر احتمالا للنجاح ، فاننا لا نزال على استعداد للاشتراك في الحوار ، وللتعاون تعاونا كاملا وللمشاركة في أية آليات معقولة يمكن اقامتها للاستمرار في جهودنا المشتركة .

ويحدونا الأمل الصادق في أن يستغل الوقت المتبقي من الآن وحتى نهاية الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة استغلالا طيبا . واذ لم نحقق هدفا لأى سبب ، فان

ذلك ينبغي ألا يكون نتيجة افتقارنا الى الجهد الجاد من جانب جميع الأطراف لاجراء النهج الذي يؤيده الجميع بصدق باعتباره وسيلة واقعية معقولة تبشر بالنجاح للشروع في معالجة المشاكل التي تؤثر ، بشكل أو بآخر ، على الشعوب من جميع بقاع العالم .

السيد زولر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان استراليا تؤيد

بقوة مبدأ عقد جولة من المفاوضات العالمية بشأن المسائل الاقتصادية الرئيسية منذ نشأة هذا المفهوم لأول مرة في الامم المتحدة . وفي السنوات التي تلت ذلك ، سعينا الى ترجمة ذلك المبدأ الى حقيقة واقعة بالاشتراك بشكل فعال وبناء في مختلف الافرة التي تم تشكيلها لبحث الوسائل التي يمكن بواسطتها بدء جولة المفاوضات العالمية . لقد أسهمنا اسهاما خاصا في هذه الجهود ، وتتضمن اسهاماتنا بعض الاقتراحات التي قدمناها وناقشناها مع وفود أخرى .

ولا تزال الحكومة الاسترالية تعتبر أن البدء المبكر للمفاوضات العالمية يمثل عنصرا هاما في الحوار بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية . اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن تكافل اقتصادات جميع البلدان يجعل من هذه المفاوضات أمرا مرغوبا فيه اذا اضطلعت الامم المتحدة بمسؤولياتها بصورة فعالة كمحفل لمناقشة المشاكل الاقتصادية التي نواجهها جميعا في الوقت الحالي ، وبصفة خاصة البلدان النامية .

لذلك ، يواصل وفد بلدي دراسة جميع التطورات الممكنة ذات الصلة بغية التوصل الى وسائل للتغلب على بقية العقبات التي تعرقل بدء المفاوضات بنجاح . كما أننا سنواصل ايلاء أشد العناية لتفاصيل الاقتراحات الاخرى التي تهيئ طرقا للتغلب على هذه العقبات وسننظر اليها بعين العطف . وأؤكد لكم ، سيدى الرئيس ، رغبتنا الصادقة في الاشتراك بشكل فعال في زيادة بحث هذا الموضوع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، كما اؤكد لكم أيضا تعاوننا الكامل معكم في جهودكم .

السيد كوباياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

يود وفدي أن يعرب عن تقديره لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع اليوم بشأن المفاوضات العالمية

وهو اجتماع يعطي جميع الدول الاعضاء فرصة هامة مرة ثانية لتبادل الآراء واستعراض التطورات الاخيرة بشأن بدء المفاوضات العالمية .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة كي أؤكد مرة أخرى أن مهمتنا الأساسية هي أن نلتصم السبل والوسائل لتحقيق نمو مستمر غير تضخمي للاقتصاد العالمي بأسره ، وأن نضاعف جهودنا لاعادة تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية للبلدان النامية ، نظرا لأن الكثير منها لا يزال يعاني من الآثار الضارة للانكماش العالمي الذي طال مداه بالرغم من الانتعاش المتزايد والمشجع . ونحن نؤمن بأنه يمكننا أن نحقق تقدما أفضل عن طريق التعاون الدولي المكثف من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة . وهكذا ، يمكننا أن نتوقع أن تمكننا المفاوضات العالمية من احراز تقدم في بحثنا عن حلول مرضية عن طريق التعاون بين كل البلدان المعنية ، بروح من الرضا والتفاهم المتبادلين .

ان وفدي سيشترك بنشاط في أى مناقشة بناءة تهدف الى تعزيز صلات التعاون مع البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق مطامحها . ولهذا ، فاننا نأمل مخلصين في أن تستكمل جميع الترتيبات اللازمة لبدء المفاوضات العالمية في المستقبل القريب .

ان هذا البند من جدول الأعمال بالغ الأهمية وهو في الوقت نفسه بالغ التعقيد . ولهذا السبب ، يعتقد وفدي أن أفضل سبيل لمعالجة هذا البند هو أولا وقبل كل شيء ، انشاء فريق غير رسمي صغير ، ويمكن لهذا الفريق أن يضطلع بدور بناء في تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب وذلك بتسهيل المناقشات التي بدأها هنا في الجلسات العامة .

السيد الرئيس ، يمكنكم أن تتأكدوا من التعاون التام من جانب وفدنا في العمل الذي علينا أن نبدأه .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مرت خمسة أعوام ولا تزال الجمعية تدرس قضية المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ورغم الجهود المكثفة للتوصل الى اتفاق بشأن بدء هذه المفاوضات، ورغم البيانات المتكررة على أعلى المستويات ، فان هذا الهدف لم يتيسر تحقيقه بعد . وفي الوقت نفسه ، فاننا نشهد تزايداً في توافق الآراء بشأن الحاجة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ، لكي نواجه بصورة أكثر فعالية تحديات موقف اقتصادي عالمي حرج .

لقد كان نهج النمسا منذ البداية ازا* فكرة المفاوضات العالمية نهجا ايجابيا وبناءً ، بينت مرارا استعدادها للشروع في هذه العملية في اطار منظومة الأمم المتحدة ويقدر وفد بلادي أيضا عزم بلدان عدم الانحياز - كما وضح في اجتماع قمتها في نيودلهي - على اعطاء دفعة سياسية جديدة للمفاوضات العالمية باقتراح نهج يتألف من مرحلتين . ونحن نشعر بأن هذا الاقتراح يستحق البحث الدقيق ، ونرحب بأية فرصة تتاح لمعرفة المزيد عن هذا النهج وآثاره .

وبهذا المفهوم فان وفد بلادي أخذ علما باهتمام كبير ببيان الرئيس وبيان رئيس مجموعة ال ٧٧ السفير مونيوز ليدو ، وهو على استعداد للمشاركة في مزيد من المشاورات بشأن موضوع المفاوضات العالمية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

السيد بيلييتيه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد بلادي بهذه الفرصة لبدء المناقشات مرة أخرى بشأن موضوع تواصل كندا ايلامه أهمية كبيرة ، وهذا ما أوضحناه مرارا في اجتماعات هذا المحفل ، وفي مداولات ونتائج اجتماعات القمة للدول الغربية ، وفي التجمعات الأخرى مثل الذي نظمته هنا منذ عدة أسابيع رئيسة وزراء الهند .

اننا نفهم أن غرض هذا الاجتماع اليوم هو تقديم نقطة بداية لسلسلة من المشاورات ربما تكون غير رسمية في طبيعتها ، يمكننا خلالها أن نقيم كيف نستطيع احراز تقدم نحو

بدء المفاوضات العالمية ، وبصفة عامة ، الطرق والوسائل التي يمكننا أن نعطي بها قوة دفع ومضمونا للمناقشات بين الشمال والجنوب .

وبذلك فإن تعليقاتي اليوم خاصة بالاجراءات التي يمكن أن نعمل على تقديم المشاورات على أساسها . وانني على ثقة من أنه من غير الضروري أن نكرر التزامنا المعروف ببدء هذه المفاوضات على أساس توافق الآراء .

ان كندا تعتبر أن المرونة في مشاوراتنا ستكون أهم العناصر لتأمين نجاحها النهائي ، ولذلك رحبنا كثيرا بالبيان الذي أدلى به السفير مونيوز ليدو باسم مجموعة ال ٧٧ منذ دقائق قليلة ، معيدا تأكيد استعداد مجموعته للبدء في هذه المشاورات بطريقة مرنة ومتعاونة . وبهذه الروح ، فاننا نأمل في أن يوضح هو وزملاؤه في مجموعة ال ٧٧ ، وفي حركة عدم الانحياز ، بشكل أكثر دقة ما يدور بخلد هم بشأن النهج ذي المرحلتين في المفاوضات العالمية . وعلى سبيل المثال ، ما هي الأولويات التي تفكر فيها مجموعة ال ٧٧ بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية ؟ وكيف تدار هذه المفاوضات ؟

هناك بطبيعة الحال طرق متعددة ممكنة تستحق البحث لكي نتبين أيها تهسيء أفضل التوقعات للنجاح في ظل ظروف اليوم . ولقد أشار البعض الى ملاحظات هنا وفي اللجنة الثانية ، ونأمل أن تدرس كل امكانية دراسة دقيقة ومتأنية من قبل جميع الأطراف وأي كانت العملية ، فان هدفنا المشترك ينبغي أن يظل هو اشراك جميع الأطراف في مناقشات مضمونية بشأن القضايا الأساسية ذات الاهتمام المشترك التي تركز على كيفية تحسين ادارة الاقتصاد الدولي وكيف يمكن أن نعيد تنشيط عملية التنمية للبلدان النامية .

ان كندا ترحب كل الترحيب بالالتزام والاهتمام اللذين ابداهما الرئيس فسي ملاحظاته التمهيدية فيما يتعلق بدعم مناقشاتنا هنا . وأود أن أؤكد له تأييدنا للجهود التي سيبدلها وللمشاورات التي قد يعقدها مع الأطراف المهمة ، ونعرب له عن استعدادنا للقيام بدور نشط في عملية التشاور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ان انطباعي هو أن الجمعية تود أن تواصل نظرها للبند الخاص بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الدولي الاقتصادي من أجل التنمية . ولقد لاحظت بعض العناصر الايجابية فيما قبل . وكان هناك الكثير مما يستحق التفكير فيه ، ولكن يمكنني القول بأنني أود أن أتشاور مع المجموعات والبلدان المعنية في اطار الأفكار المقدمة . ان الموضوع بالغ الأهمية بحيث لا أستطيع استخلاص نتائج فورية بشأنه ، ولكنني على استعداد لبذل كل جهد ممكن للتوصل الى اتفاق بناءً . ولتحقيق هذه الغاية ، أؤكد للجمعية أنني سأعمل جاهدا للوصول الى تحديد أكثر دقة لمعنى بعض الأفكار التي أعرب عنها .

واقترح كجزء من عطية التوصل الى توافق الآراء أن نبدأ المشاورات في أوائل الاسبوع المقبل بهدف أن نعرض على الجمعية المقترحات المتفاوض عليها والمقبولة من جميع الأطراف المعنية . واقترح كذلك أن يظل البند ٣٨ من جدول الأعمال مفتوحا بحيث يمكن اجراء المشاورات غير الرسمية ، لكي تواصل الجمعية نظرها في البند فيما بعد في هذه الدورة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقر ابقاء هذا البند مفتوحا ؟
تقرر ذلك

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة :
مذكرة من الأمين العام (A/38/438)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أمام الجمعية مذكرة من الأمين العام ، واردة في الوثيقة A/38/438 . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقر الاحتاطة علما بهذه الوثيقة ؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية قد انتهت
من نظر البند ٧ من جدول الأعمال .

البند ٢٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي :

- (أ) تقرير الأمين العام (A/38/500) :
- (ب) مشروع القرار (A/38/L.3/Rev.1) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أدعو ممثل النيجر الذي يرغب

- A/38/L.3/Rev.1 في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة

السيد عمرو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا لانني اتكلم من هذه المنصة للمرة الأولى منذ انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، أود أن اخبركم بمدى السرور الذي نشعر به لرؤيتكم تديرون أعمالنا . ان معرفتكم لكافة تفاصيل هذه المنظمة وقواعدها وميثاقها ، وخبراتكم الدبلوماسية والسياسية الواسعة وقد راتكم الأخرى ، كلها ضمان لأن تكون مناقشاتنا هنا مثمرة ومجدية .

يشرفني كثيرا ان اقدم اليوم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.3/Rev.1 .

بالنيابة عن الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، وبصفتي الرئيس الحالي للمجموعة الاسلامية في الامم المتحدة .

ان الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تعزيز التعاون المثمر القائم فعلا بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي . وكما تعلم الجمعية العامة تتكون تلك المنظمة من ٤٣ دولة وتمثل ما يزيد على بليون نسمة .

لقد كانت المهمة الاساسية لمنظمة المؤتمر الاسلامي منذ انشائها المساهمة في جملة أمور في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وفي الواقع تقوم منظمة المؤتمر الاسلامي منذ عام ١٩٦٩ بدور فعال في الدفاع عن حقوق الانسان الأساسية ، كما تشارك في خلق الظروف الملائمة لاستتباب السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الخصوص نعتقد ان زيادة التعاون مع الامم المتحدة سيحقق الصلحة المتبادلة للمنظمتين ، وسيسهم كثيرا في بلوغ اهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني - وهي أهداف مشتركة بين المنظمتين .

وترى الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ان دورها يقع في نطاق الاطار الشامل لميثاق الامم المتحدة . ولذلك فان اخلاصها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان الأساسية يتمثل بوضوح في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي . ولا حاجة بنا للتذكير بأن ذلك الميثاق يؤكد تصميم الدول الاسلامية على الاسهام في تحسين

أحوال البشر ، وتحقيق التقدم والحرية والعدالة في العالم . وهي تعبر بتلك النظرة ، مرة أخرى عن عزمها على الاسهام في تحقيق السلم العالمي - وهو شرط أساسي للأمن والحرية والعدالة لجميع الشعوب . وفي الواقع ، ان من المبادئ الواردة في ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي تحتل المبادئ التالية مركزا خاصا : القضاء على الفصل والتمييز العنصريين ، والقضاء على الاستعمار بجميع اشكاله ، ودعم كفاح كل الشعوب من أجل التخلص من نير الظلم والاضطهاد ، وبصفة خاصة تأييد الشعب الفلسطيني لمساعدته في استعادة حقوقه وتحرير أرضه بما في ذلك مدينة القدس المقدسة .

لقد كان هناك تعاون نشط جدا بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ازداد ذلك التعاون في كل مجال . ومنذ عام ١٩٧٥ ، عندما حصلت منظمة المؤتمر الاسلامي على مركز المراقب بمقتضى القرار ٣٣٦٩ (د - ٣٠) ، يمثل الامم المتحدة ممثل خاص للأمين العام في المؤتمرات الوزارية للمنظمة ، كما اشترك الأمين العام بنفسه في مؤتمر القمة بالطائف، حيث قدم رسالة بليغة تعبر عن الأهمية التي تبديها الأمم المتحدة للتعاون الواسع النطاق مع منظمة المؤتمر الاسلامي .

وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٠ ، وبعد اتخاذ قرارات عديدة بالاجماع من جانب الجمعية العامة ، قامت منظمة المؤتمر الاسلامي بتطوير التعاون البناء في مجالات كثيرة مع الأمانة العامة ومع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة . والدليل على ذلك يتمثل في اتفاقات التعاون الموقعة مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية .

لقد اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي في مؤتمرات القمة التي عقدتها ، وفي اجتماعاتها السنوية على مستوى الوزراء ، العديد من القرارات المتعلقة بقضايا السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وتصفية الاستعمار ، وحقوق الانسان واقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي هذا الصدد تعتبر جهود منظمتنا مكملة للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة بشأن تلك القضايا الهامة .

وعلاوة على ذلك ، اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي ، ايماناً منها بميثاق الأمم المتحدة والميثاق الأصغر للمنظمة ، العديد من العبادات في اطار الأمم المتحدة وخارجها من أجل خدمة قضية السلم والأمن الدوليين . وتبرز الجهود التي لا تكلل لمنظمتنا بصفة خاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين والقدس الشريف . كما ان جهودنا من أجل التوصل الى تسوية سياسية للأزمة في افغانستان ومن أجل انهاء الصراع المؤسف بين اخواننا في العراق وايران ، معروفة على النطاق الدولي .

وخلال السنوات الماضية اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي مواقف واضحة فيما يتعلق بالمجموعة الكاملة للمشاكل الاقتصادية في المجال الدولي ، وكذلك فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين اعضائها . وقد اعربت عن رفضها في تضيق الفجوة الضخمة التي اصبحت ملموسة بدرجة أكبر فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، كما ابدت قلقها لعدم احراز تقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما حثت منظمة المؤتمر الاسلامي الدول الاعضاء فيها على بذل جهود متضافرة مع البلدان النامية الأخرى للبدء في مفاوضات عالمية مع البلدان المتقدمة النمو وفي اطار الامم المتحدة ، وطالبت البلدان المتقدمة النمو بالاعراب عن الارادة السياسية اللازمة للخروج بالحوار بين الشمال والجنوب من المأزق الحالي .

لقد التزمت الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي بتعزيز الحكم الذاتي الجماعي بين البلدان النامية . وفي الدورة الثالثة عشر لمؤتمر وزراء خارجية المنظمة الذي عقد في الفترة من ٢٠ الى ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، تم اعتماد جميع توصيات

مجموعة ال ٧٧ المتعلقة بذلك الهدف . ومن ثم تعمل منظمة المؤتمر الاسلامي على تعزيز قضية البلدان النامية جميعا وذلك بالاسهام بفعالية في صيانة مصالحها ، نظرا لأن المنظمة تشمل داخل عضويتها بعضا من اغنى البلدان في العالم على الرغم من انها مازالت بلدانا نامية ، جنبا الى جنب مع افقر البلدان في العالم . ولهذا السبب ، فان جهودها لا يمكن أن تخدم سوى الصالح العام للمجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات المحددة . وبهذه الروح ترتبط منظمة المؤتمر الاسلامي بعلاقات وثيقة مع حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ، واعضاء تلك المنظمات أعضاء أيضا في منظمة المؤتمر الاسلامي وفي منظمات أخرى .

ان أنشطة منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي وصفتها لتوى بصورة مختصرة تمارس عن طريق علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وانسانية واسعة المدى . ويعبر اسهام منظمنا بصورة نشطة في عمل الأمم المتحدة بمجالاته المتنوعة ، بهدف الدفاع عن مصالحنا الجماعية وتحقيق اهدافنا المشتركة ، عن اخلاصنا لتطلعات شعوب العالم جميعا في السلم والعدالة والتقدم .

ومن ثم ، فان الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي تعرب عن رغبتها الكبيرة في تطوير التعاون في مجالات كثيرة مع الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، حظي تقرير الامين العام بشأن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي بقبول حسن .

ونأمل ان تتطور الوحدة الادارية التابعة للامين العام المسؤولة عن التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي بسرعة وان تعطى الموارد المادية والبشرية اللازمة لتمكينها من خدمة المصالح المتبادلة للمنظمتين على نحو اكثر فعالية .

ونود ان نغتتم هذه الفرصة لكي نهني الامين العام ، السيد خافييرو دي بيريز دي كوبيار ، على بصيرته وعلى مبادرته التي تمكنا اليوم من فتح سبل جديدة باقتراح تدابير للتعاون العملي والواقعي ، ستثبت فعاليتها دون شك في اطار التعاون النشط الآخذ في النمو بين منظمتينا .

وبهذه الروح يمثل اجتماع جنيف الذي عقد في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ وفقا للقرار ٤/٣٧ ، بين الامانات العامة للمؤتمر الاسلامي والامم المتحدة ومنظمات اخرى مرحلة هامة في تنمية التعاون الواقعي والمثمر . وبالفعل ، كما يتضح من تقرير الامين العام ، تتم اختيار خمسة مجالات للأولوية وتمت مناقشتها في جنيف في اطار خطة عمل الطائفة ، وهي : الامن الغذائي والزراعي ، تنمية العلم والتكنولوجيا ، آليات الاستثمار والمشروعات المشتركة ، محو الامية ، وتقديم المساعدة للاجئين .

وعقب مناقشة تفصيلية لمختلف اوراق العمل والتماس جميع السبل والوسائل لتعزيز التعاون ، اعتمد الاجتماع جميع الاختيارات الرئيسية المقترحة وقرر انشاء مراكز اتصال ، وفقا للحاجة ، في المنظمات المختلفة المشتركة في مجالات الاولوية هذه بحيث تضمن في نفس الوقت متابعة هذه المجالات .

وعلاوة على ذلك ، كان هذا الاجتماع فرصة لوكالات الامم المتحدة الاثنيتين والعشرين التي اشتركت فيه ، لاستكشاف سبل جديدة للتعاون مع الوكالات المماثلة في منظمة المؤتمر الاسلامي . وكان بذلك محك اختبار للتعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الامم المتحدة .

ان مشروع القرار الذي اتشرف بعرضه اليوم يحيط بما برغبة المنظمتين في التعاون على نحو اوثق في بحثهما المشترك عن حلول للمشاكل العالمية في مختلف المجالات . كما انه يحيط بما بارتياح بتقرير الامين العام ويوصي باعتماد المقترحات الواردة فيه .

ويرجو منطوق مشروع القرار من الأمين العام أن يواصل، وبين جملة أمور، تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة بهدف زيادة تكثيف التعاون، وبين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية، ومنظومة الأمم المتحدة من ناحية أخرى.

وانني مقتنع بأن مشروع القرار هذا الذي أعدته مجموعة الدول الإسلامية في الأمم المتحدة، سوف يحظى بالموافقة بالإجماع من جانب أعضاء هذه الجمعية، بعد أن أخذ في الاعتبار جميع مقترحات وتوصيات المجموعات المختلفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سوف تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.3/Rev.1.

ولا تترتب على اعتماد مشروع القرار آثار إدارية أو مالية، حيث أن الأنشطة المشار إليها فيه ستنفذ باستخدام الاضمانات الموجودة في الميزانية البرنامجية للعام المالي ١٩٨٤-١٩٨٥.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤/٣٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين

الذين يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت.

واود ان اذكر الاعضاء بأن تحليل التصويت يقتصر على . ١ دقائق وتدلي به

الوفود من مقاطعها .

السيد منداي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وجهت الوفود

الاثيوبية المتعاقبة فيما سبق اهتمام هذه الجمعية الى اعمال التدخل المتكررة من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك، اتاحت لبلادى الفرصة في دورات سابقة للاعراب عن تحفظاتها

الجادة بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" وتلك

التحفظات وارادة في المحاضر الحرفية للجمعية العامة ، ولا سيما في الوثيقة A/37/PV.41 بتاريخ ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، ولذا لا أرغب في الرجوع الى هذا الموضوع .
ومع ذلك ، يود وفد بلادى ان يوجه اهتمام الجمعية الى حقيقة ان اى تعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ينبغي ان يتمشى مع مبادئ الميثاق ومقررات الامم المتحدة .
ولو كانت الجمعية قد اجرت تصويتا على مشروع القرار A/38/L.3/Rev.1 لما صوت وفد بلادى مؤيدا .

السيد مورينو سالسيدو (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : احاط وفد الغلبين علما بتقرير الامين العام بشأن "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي" في اطار المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة في المادة ٢ .
ومع ذلك ، لو طرح مشروع القرار A/38/L.3/Rev.1 للتصويت ، لكان وفد الغلبين قد وجد نفسه مضطرا للامتناع عن التصويت عليه بسبب مضامينه التي لا يمكن التنبؤ بها فسي هذه المرحلة .

السيد فرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سنحت الفرصة لوفد بلادى للاعراب عن وجهة نظره بشأن موضوع التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي عندما قدم البند في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك عندما تم النظر فيه خلال الدورتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين .
ورغم ان الهند تعد واحدة من اكبر بلدان العالم كثافة في السكان المسلمين ، فقد اختار شعب الهند لنفسه - بما في ذلك المسلمون - دولة طمانية تزدهر فيها الاديان المختلفة في انسجام وتسهم في اثراء الثقافة المركبة للبلاد . كما ان روابطنا بالعالم الاسلامي كانت وثيقة ومتنوعة . ويتوافق نهجنا الى حد كبير مع نهج البلدان الاسلامية ازاء بعض القضايا ذات الاهمية الحاسمة بالنسبة للمسلم والامن الدوليين ، مثل تلك المتعلقة بفلسطين ، وغرب آسيا ، وافريقيا ، وكذلك النطاق الواسع للمساائل الاقتصادية ، والاجتماعية والانسانية .

ولقد سعينا دائما لاحتباط الاسلوب الطائفي الضيق في تناول المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الانسانية أو استخدام المشاعر الدينية من أجل تعزيز المصالح الضيقة أو الطائفية . ان تعاليم جميع الأديان تفيد نفس الغايات ويجب أن توحد الناس ولا تفرقهم . وينبغي ألا تغيب هذه الاعتبارات عن آذهان جماعات الأمم التي تقوم على المشاعر أو المعتقدات الدينية بصفة خاصة .

ونحن ننظر الى التعاون بين المؤتمر الاسلامي والأمم المتحدة كمؤشر على استعداد المؤتمر الاسلامي لقبول ميثاق الأمم المتحدة كمستودع رئيسي للمبادئ والمثل التي من شأنها تعزيز تقدم الجنس البشري . ونحن نؤمن أن المؤتمر الاسلامي ، شأنه شأن المنظمات التي تتبنى التعاون سيناضل من أجل نشوء مجتمع تقدمي متسامح وعادل ، ومن أجل نشوء نظام عالمي يقوم على الحرية والعدالة والمساواة والأخوة .

لقد أخذنا في الاعتبار أن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/38/500) تهدف الى زيادة التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ولن نكون في موقف يمكننا من الحكم على مدى قيمة هذا التفاعل . الا أن بإمكاننا أن نؤكد أن التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي يجب أن يكون وفق خطوط وشروط المساواة الكاملة مع المنظمات الاخرى المتمتعة بصفة مراقب والمثلة في الأمم المتحدة .

ونحن نجد أن القرار الذي يرد في الوثيقة A/38/L.3/Rev.1 والذي أقر بتوافق الآراء ، به بعض العناصر التي أهدافها وآثارها غير واضحة بالنسبة لنا . ولهذا الأسباب ، فان وفد بلادي كان سيمتنع عن التصويت لو كان هذا القرار قد قدم للتصويت .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي

يود أن يسجل أن القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء لو قدم للتصويت لما صوتت اسرائيل مهيدة له . وأود أن أوضح بايجاز موقفنا . اننا نفرق تماما بين العقيدة الاسلامية والشعوب الاسلامية من جهة ، وبين منظمة المؤتمر الاسلامي من جهة اخرى . ان حكومة اسرائيل والمواطنين الاسرائيليين ، والعديد منهم مسلمون ، يكتنون احتراماً كبيراً

للدین الاسلامی ، وكذلك للأدیان الأخرى . ان دولة اسرائیل تسعى إلى التفاهم المتبادل والسلم والتعاون مع الأمم الإسلامیة . وبخلاف ذلك بصورة واضحة تسعى منظمة المؤتمر الإسلامی دائما بالأجراءات التي تتخذها ، إلى تقویض هذه الأهداف وعملت كذلك ضد العدید من مبادئ میثاق الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك ، فان لدينا تحفظات تتعلق بمحاولات اضافاء طابع مؤسسی على التفرقة بین الدول الأعضاء على أساس الانتماءات الدینیة . ومثل هذه التفرقة لا تؤدي إلى خلق وتعزيز النوايا الطیبة بین الشعوب ذات العقائد المختلفة ، ويحتمل أن تؤدي إلى تفاقم التوتر الدولي ، خاصة أن المجموعة التي نحن بصددھا تخدم أهدافا سیاسیة منحازة .

السید جمال (قطر) : أود أن أشیر إلى القرار الوارد فی الوثیقة

(A/38/L.3/Rev.1) والخاص بالتعاون بین الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامی . وأنه من البديهي أن يستدعي هذا التعاون جهدا أوسع فی جميع المجالات مما سیسهم فی انجاح هذا التعاون وتقویته . وهذا ما يفهمه وفدى من الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار المذكور . فقد لاحظنا حتى الآن أن أعمال التنسيق بین المنظمات وامكانیة توسیع التعاون بینهما لا يمكن أن یقوم بها فرع صغير بالقسم الموكل إليه القيام بأعمال التعاون والتنسيق ، خاصة وأن هذا الفرع یتولى خدمات أخرى تستهلك جل طاقاته . واننا نعتقد أن طلب تقویة الجهاز المكلف بهذه المهمة یجب تدعیه وتقویته لكي یقوم بالمسؤولیات الموكلة إليه بشكل أفضل .

الرئيس (ترجمة شفویة عن الاسبانیة) : انتهت الجمعية العامة من

مناقشة البند ٢٢ .

البند ٢٦التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية(أ) تقرير الأمين العام (A/38/307 and Add.1)(ب) مشروع قرار (A/38/L.5 and Corr.1)السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان التعاون

بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يزداد قوة يوماً بعد يوم ، لما فيه صالح كل من المنظمتين ، وان الهدف الرئيسي لهاتين المنظمتين ، كما يعلم الجميع ، هو توفير حقبة من السلم والعدل والتعاون والاستقرار في العالم . وفي هذا الاطار عقد اجتماع مشترك في ٢١ و ٢٢ نيسان / ابريل من هذا العام في أديس أبابا مكن المنظمتين من دراسة سبل تعزيز التعاون فيما بينهما .

وكما يوضح تقرير الأمين العام في الوثيقة (A/38/307 Add.1) أن المجتمع الدولي عن طريق مؤسساته ووكالاته ، يتفهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لافريقيا ، وقد فعل ما بوسعه لعلاج هذه المشاكل .

وهذه الجهود موضع تقدير بالغ بالطبع ، وان كانت لا تفي بالاحتياجات . ونأمل في التوصل الى سبل لتعزيز هذه المساعدة . ونود أن نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة لما بذله من أجل تنظيم وانشاء برامج خاصة لمساعدة البلدان الافريقية التي تواجه مشاكل اقتصادية صعبة . ونحن نغتنم هذه الفرصة لشكر كل الدول والمنظمات والوكالات التي ساعدت في تنفيذ هذه البرامج . وبتأييد من هذه الجهود الرامية الى التعاون في السنة الماضية ، رأت المجموعة الافريقية هذا العام أن من المناسب تقديم مشروع قرار هذا العام يرد في الوثيقة (A/38/L.5 and Corr.1) ويشير مشروع القرار هذا بارتياح الى تقرير الأمين العام الخاص بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في السنة قيد الاستعراض . ويؤكد التقرير الحاجة الى استمرار صلات التعاون الوثيق بين المنظمتين .

ان التقرير يؤكد أيضا من جديد الحاجة الى تنفيذ خطة لاغوس، التي هي ذات أهمية أساسية - كما يعلم الجميع - لتنمية القارة الافريقية .
يطالب مشروع القرار أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء جميع المنظمات المختصة، وجميع أجهزة الأمم المتحدة بأن تزيد من مساعدتها لافريقيا، كما يدعو الدول الأعضاء الى حضور المؤتمر الدولي الثاني بشأن مساعدة اللاجئين في افريقيا الذي سيعقد في حزيران / يونيه ١٩٨٤ .

هذا هو ملخص فحوى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.5. ان افريقيا مستعدة دائما لان تتعاون في اتساق الأمم عن طريق الامم المتحدة من اجل اتاحة خبرتها حتى يتمكن العالم - الذي يمر بواحدة من أخطر الازمات في تاريخه - ان يتقدم بسرعة الآن نحو المصالحة، وأن يوحد جميع عناصر المجتمع الدولي بغض النظر عن العقيدة أو الجنس أو الدين، حتى يمكننا ان نعزز بصورة مشتركة تقدم البشرية . وانني لمقتنع بأن مشروع القرار هذا الذي نقدمه انما يستهدى بهذه المثل التي اوضحتها، وبأن الجمعية العامة، اخلاصا منها لمقاصد وأهداف الميثاق، ستجد ان هذا المشروع يسهم في مثلها . كما انني متأكد تماما من ان مشروع القرار A/38/L.5 سوف يعتمد دون اعتراض الجمعية العامة .

السيد مانولatos (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني
ان اتكلم نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . ان ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة يتيح للدول العشر الفرصة لأن تستعرض التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وتود الدول العشر أن تؤكد أهمية التعاون الذي يمكن أن يساعد في اتاحة الحلول للمشكلات التي تواجه القارة الافريقية . ان تقرير الأمين العام يسهل مهمتنا بدرجة كبيرة، فهو يقدم معلومات وتوصيات مفيدة بشأن طبيعة هذا التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المعلومات فيما يتعلق بالوضع في الجنوب الافريقي . ان الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تؤيد دوما النهج الاقليمية . وهي تعتقد ان اكثر البلدان تأثرا بصورة مباشرة بنزاع سياسي معين، أو

اهتماما ببعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب ان تشجعها الأمم المتحدة على ايجاد الحلول لتلك المشكلات بالتعاون فيما بينها قبل أى شئ .

لقد اضيرت القارة الافريقية بصفة خاصة من جراء الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة، وهي تواجه اليوم العديد من المشكلات الخطيرة والمعقدة الأخرى مثل عدم كفاية الانتاج الزراعي والجفاف المستمر والاعداد المتضخمة من اللاجئين . ان الطريقة التي تواصل بها البلدان الافريقية العمل معا من اجل التغلب على هذه المشكلات تستحق تأييد الأمم المتحدة . وتود الدول العشر أن تتعاون الى أقصى قدر ممكن مع جميع البلدان الافريقية من أجل ايجاد الطرائق اللازمة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية . كما انها تؤيد مختلف المنظمات في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في تعبئة الموارد من أجل التنمية في افريقيا وفي المساعدة على رفع مستويات معيشة شعوب تلك القارة .

ان الدول العشر تؤكد من جديد تأييدها لعمل منظمة الوحدة الافريقية في تعزيز الاستقلال الوطني لدولها الأعضاء في المجالين الاقتصادي والسياسي . وهي تعتقد ان اتفاقية لومي ، التي تربط الاتحاد الاوروبي بالعديد من البلدان في افريقيا ، وفي الكاريبي والمحيط الهادئ ، تلعب دورا هاما في تحقيق هذا الهدف . ان الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بأن المشاكل التي تواجهها افريقيا يمكن ان يحلها على أفضل نحو الافارقة أنفسهم حتى يتسنى للبلدان الافريقية أن تقرر بحريّة مستقبلها في اطار منظمة الوحدة الافريقية، بنأى عن أى تدخل خارجي .

تعد منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة للدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي منظمة اقليمية هامة وشريكة في جميع الامور المتعلقة بالقارة، وفيما يتعلق بالمشكلات الدولية الأمم على حد سواء . وهي تقدر تمام التقدير الدور المطلوب من منظمة الوحدة الافريقية ان تضطلع به في تحقيق الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

السيد برزوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الافريقية المنتمية اليها تقدم اسهاما ضخما في الكفاح من أجل السلام ومنع الحرب النووية وضد سباق التسلح . ان نشاط منظمة الوحدة الافريقية الذي يهدف الى تعزيز السلم والأمن العالمي وتعزيز استقلال وحرية البلدان الافريقية وتعبئة جهودها من أجل ضمان التحرير الكامل للقارة الافريقية من العنصرية والابريالية وضد العدوان الابريالي له دلالة البالغة . ان الاتحاد السوفياتي والدول التقدمية الأخرى وجميع الأصدقاء الحقيقيين لاستقلال وحرية افريقيا يبدون أنشطتها في هذه المجالات .

خلال العقدين الماضيين ، وتحت ضربات حركات التحرير الوطني على التراب الافريقي انهارت النظم الاستعمارية الواحد تلو الآخر ، وتقلص الحكم الابريالي والاستعماري والعنصري . وعلى أنقاض الامبراطوريات الاستعمارية أنشئت حياة جديدة . ولدت دول جديدة خلصت نفسها من نير الابريالية .

ان العديد من البلدان الافريقية - ليس جميعها بعد - قد تحقق لها انسحاب القوات الأجنبية من أراضيها والقضاء على القواعد الأجنبية العسكرية . ان ساعة استقلال ناميبيا تقترب . وهي اخر بلدان القارة الذي لا يزال يوزح تحت نير الاستعمار .

ان تقدم الشعوب الافريقية في جميع أوجه الحياة كان سيكون أكبر بكثير لو لم يكسب عليها أن تتغلب على المقاومة العنيدة من جانب قوى الاستعمار والابريالية بالاضافة الى بقايا الحكم الاستعماري القاسي . ومخالفة لكل المعايير المقبولة للتعايش السلمي والقانون الدولي أعلنت الدوائر الابريالية بلا حياء مناطق كاملة من القارة باعتبارها مناطق نفوذ لها ولمصالحها ، ومدت الى أراضي دول مستقلة أنشطة هياكلها العسكرية . وقد صعّدت من التهديدات والابتزاز والضغوط العسكرية السافرة على البلدان التي تعارضها . فالاستعماريون الجدد يحاولون تكبيل افريقيا بسلاسل جديدة وينكرون عليها حريتها الجديدة . انهم يحاولون دعم الغرض لاستمرار احتكاراتهم بهدف الحصول على أقصى

المكاسب بنهب بلدان افريقيا واستغلال الشعوب الافريقية . ومن أجل تحقيق أهدافهم المناهضة لاستقلال افريقيا ، فانهم يقومون ببث بذور الشقاق والنزاع ويبدلون قضارى جهدهم من أجل تقويض واحداث انهيار منظمة الوحدة الافريقية ، هذه الجبهة الهامة للنضال ضد الابرالية والاستعمار .

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن البلدان الافريقية اذا ما وقفت في جبهة موحدة دافعا عن حقوقها ، واذا ما اعتمدت على تأييد كل القوى الأخرى المناهضة للابرالية فسي الوقت الحالي ، سوف يكون بوسعها أن تحول دون تدخل الابراليين والصهاينة فسي سيادتها . ان الاتحاد السوفياتي يقف بحزم ضد استخدام افريقيا كسرح للمواجهة السياسية . نحن نؤيد رغبة الشعوب الافريقية في جعل قارتها منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وتخليصها من القواعد العسكرية الأجنبية .

ان الاتحاد السوفياتي لعلى اقتناع بأن استمرار التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأم المتحدة يتشى مع صالح النضال من أجل تخليص افريقيا من بقايا الابرالية والاستعمار والفصل العنصرى ، والنضال من أجل الحفاظ على السلم الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي

مشروع القرار A/38/L.5. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٨ / ٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرضون في تعليق تصويتهم .

أود أن أذكر الممثلين أنه وفقا للمقرر ٣٤ / ١ .٤ تحدد الكلمات التي تلقى تعليلا

للتصويت بعشر دقائق ويلقبها الممثلون من مقاعد هم .

السيد شرويتز (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يؤكد اتفاهه التام مع القرار

الخاص بـ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" الذى اتخذته الجمعية

العامّة توا . ان التعاون المشربين ككتا المنظمتين يساعد على تحقيق الأهداف والمقاصد السامية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين والقضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

خلال السنوات ال ٢٠ التي انقضت على انشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وهي أكبر منظمة اقليمية في العالم ، فان المكانة والنفوذ الدوليين للشعوب الافريقية فيما يتعلق بالشؤون العالمية قد تزايد بشكل واضح ، وأصبحت سلطة الدول الافريقية المتحررة عاملا هاما في الساحة الدولية . والنظر الى تدرى الحالة الدولية نتيجة لأسلوب المواجهه الذى تتبعه أشد الدوائر الامبريالية عدوانا ، فان الاسهام المتزايد لمنظمة الوحدة الافريقية والدول الاعضاء فيها في تعزيز السلم العالمي والحد من الأسلحة ونزع السلاح والتعاون الدولي المنصف يزداد أهمية يوما بعد يوم . ان الجهود المشتركة لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية للقضاء النهائي على العنصرية والاستعمار والفصل العنصرى تحظى بالتأييد التام من جانب بلدى الذى يلتزم ، بصفة خاصة ، بوصفه عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة بتحقيق هذه الأهداف .

ان التضامن الذى يقدمه شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية للكفاح من أجل التحرير في افريقيا ، ولكفاح الشعوب الافريقية من أجل تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادى ، هو أمر معروف تماما . ووفقا لمطالب القرار فان دعونا يقدم بصفة خاصة لحركتي التحرير الوطني في الجنوب افريقي وهما الممثلتان الشرعيتان لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا .

ان تاريخ منظمة الوحدة الافريقية لا يفتقر الى المحاولات الامبريالية لتقسيم هذه المنظمة وتمزيق وحدتها في الساحة الدولية . ان هذه المحاولات يمكن أن تلاحظ بصفة متزايدة في وقتنا الحاضر . ان وحدة الدول الافريقية في الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصرى والعنصرية هي شوكة في جانب بعض القوى التي تعتبر أن افريقيا المستقلة ستمثل تهديدا لغاياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

يعرب وفد بلادي عن ألمه في أن القرار الذي اتخذتوا سيسهم في تدعيم السدول
الافريقية في موقفها الموحد ضد التدخل الامبريالي . وما ينطوي على قيمة كبيرة أن تساعد
سلطة الأمم المتحدة الدول الافريقية في تعزيز وحدتها وتدعيم منظماتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان اتخاذ القرار لن تترتب عليه
أية آثار مالية أو ادارية . فالأنشطة التي ستنشأ نتيجة لهذا القرار سوف تغطيها الميزانية
البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .
بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت بحثها للبند ٢٦ من جدول الأعمال .

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

(أ) تقرير الأمين العام (A/38/299)

(ب) مشروع القرار (A/38/L.6/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : الآن أدعو ممثل تونس

لتقديم مشروع القرار .

السيد مصطفى (تونس) : في الوقت الذي أتشرف فيه باسم المجموعة العربية بعرض مشروع قرار التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على مصادقة الجمعية العامة ، أود القول ان هذا التعاون ينبع من اقتناع راسخ لدى كل من المنظمات بفائدة تعزيز الحوار بينهما ، وتنظيم أساليب التعاون وتنسيق الجهود بينهما ، خدمة للأهداف السامية التي قامت من أجلها ، والتي تطمح لها البشرية جمعاء .

وليس من الصدفة أن تنبعث هذه الصلات منذ السنوات الأولى لنشأة كل من المنظمات . فمنذ دعت الجمعية العامة في دورتها الخامسة وبقرارها ٤٧٧ (د-٥) الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضور دوراتها كمراقب ، كانت تلك الاتصالات والعلاقات تتكثف عاما بعد عام على مدى أكثر من ثلاثين سنة ، تابعت خلالها جامعة الدول العربية باهتمام كبير ، مسيرة الأمم المتحدة ، وكانت تساهم فيها وتتفاعل معها حتى تنتصر آمال ومطالب الانسانية في مجالات الحرية والتقدم والعدالة .

وقد عرف التعاون بين المنظمات دفعا جديدا في الفترة الأخيرة بعد انتقال مقر جامعة الدول العربية الى تونس ، حيث أدرج لأول مرة بند التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين سنة ١٩٨١ .

وأقرت الجمعية العامة هذا الاتجاه بقرارها ٢٤ / ٣٦ بتاريخ ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، حيث نوهت بالتعاون القائم بين المنظمتين ، وأكدت على دعمه وتقويته في جميع الميادين .

لقد كان قرار الجمعية العامة ذاك منطلقا للتعاون بين المنظمتين الذي أخذ ينمو ويتسع مداه في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، خاصة بعد الحدث البارز الذي شهدته علاقات المنظمتين هذه السنة ، والمتمثل في انعقاد الاجتماع المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في تونس من ٢٨ حزيران / يونيه الى أول تموز / يوليه ١٩٨٣ ، وما أسفر عنه من نتائج هامة تشكل في نظرنا أرضية صالحة ، اذا ما أخذت طريقها الى التنفيذ ، للعمل المشترك والتعاون المثمر بين المنظمتين في جميع الميادين . فعلى الصعيد السياسي ، أقر اجتماع تونس جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تسهم في تقوية التعاون بين المنظمتين في مجال اقرار السلم العادل والأمن في العالم . وهل الدول العربية في حاجة للتذكير بمساعيها الدؤوبة لاقرار سلم عادل ومنصف تتعطش له شعوبها منذ عدة عقود . ان الدول العربية التي تقدمت بمشروعها للسلم المنبثق عن مؤتمر فاس في الخريف الماضي ، لتؤكد من جديد حرصها في نطاق جامعة الدول العربية ، على تنسيق جهودها مع جهود المنظمة الأممية ، وتبادل الرأي معها في الوسائل الكفيلة بازالة العوائق القائمة أمام اعادة السلم العادل والدائم لمنطقة الشرق الأوسط ، فتساهم بذلك في دعم السلم والأمن الدوليين .

أما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، فسأقتصر على الاشارة الى برنامج التعاون الذي تم اقراره في تونس ، والقائم على اختيار مجالات ذات أولوية تتجاوب مع رغبة الدول العربية في التعاون الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها للاستعانة بها وبخبراتها في تحقيق مشاريع التكامل بينها والأهداف التي أقرتها قمة بغداد ، وتسهم في تدعيم التعاون الاقليمي والدولي في نطاق مسعى المجموعة الدولية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة موضوع الوثيقة A/38/L.6/Rev.7 يعرب بالخصوص عن الارتياح والتقدير لما بذله كل من الأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية من جهود لعقد اجتماع تونس وانجاحه ويطالب الأمين العام بتقوية جهوده من أجل تطبيق مقررات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين والوضع في الشرق الأوسط، كما يطالب الأمانتين العامتين للمنظمتين بتقوية تعاونهما لتحقيق مبادئ وأهداف الميثاق بخصوص السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتصفية الاستعمار، وتقرير المصير، والقضاء على كل أشكال العنصرية، والتمييز العنصري. كما أن البند السادس يطلب من الأمين العام تأهيل الأجهزة الخاصة في الأمانة العامة حتى تكون قادرة على خدمة مصالح المنظمتين المشتركة والتعاون بينهما. وتتعلق بقية البنود باختصار بترتيبات خاصة لتنظيم الأعمال والبرامج المقررة، وكذلك مختلف الاتصالات الضرورية بين الأمانتين العامتين للتشاور ومتابعة السياسات والمشاريع المتفق عليها، على أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ هذا القرار للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة.

اننا اذ نأمل أن تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا المشروع بالاجماع ودون تصويت مثلما فعلت في الماضي، فانني أود تأكيد دعم الدول العربية في نطاق جامعة الدول العربية لمنظمة الأمم المتحدة، وعملها المتواصل على تقوية سلطتها وزيادة فعاليتها، وكذلك تأكيد عزم الدول العربية على تعزيز التعاون بين المنظمتين لتحقيق الأهداف السامية التي تطمحان اليها من أجل انبعاث عالم جديد يحكمه القانون ويسوده العدل والتعاون بين الشعوب والدول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٤٧٥ (د - ٥) في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ فانني أدعو الآن المراقب الدائم لجامعة الدول العربية للتكلم.

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : سيدي الرئيس ، يطيب لي ان اعرب باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية عن احرا التهانى بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين . واني على يقين من ان خبرتكم الطويلة بالعمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية ، وحكمتم كرجل دولة سوف تقودان وتوجهان اعمال ومداولات هذه الدورة نحو بلوغ الاهداف السامية التي تتطلع لتحقيقها شعوب المجتمع الدولي بأسره .

وأود بهذه المناسبة ان اشيد بجهود ومهارة سلفكم السيد ايمرى هولوى رئيس وفد جمهورية هنغاريا الى الامم المتحدة الذي قام بمسؤولياته بشكل يستحق التقدير والعرفان .

كما اعبر عن تقدير الامانة العامة للامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دى كوبيار واعتزاز الجامعة العربية به للجهود الجبارة التي يبذلها من اجل تعزيز دور الامم المتحدة ، وارساء صداقتها لضمان الامن والسلم الدوليين ، والتنمية في العالم ، خاصة في تقريره السنوى الذي يسعى من خلاله الى ازالة العقبات التي تواجهها المنظمة ، والذي حظي باهتمام واسع في بلداننا العربية وفي كثير من قطاعات الرأى العام الدولي .

ان الامة العربية قد اكدت مرارا وحددت التزاماتها بقرارات الامم المتحدة ، ومبادئ واحكام ميثاقها لتمكينها من المزيد من القدرة على الحلول العادلة للازمات المستعصية الدولية ، خاصة منها قضية الشرق الاوسط وجنوب افريقيا ، حيث يقاسي شعب ناميبيا وجنوب افريقيا نظاما عنصريا بشعا طال امد استعماراه ، ثم لازالة جميع اشكال التمييز العنصرى الاخرى ودعم جميع الشعوب التي لم تنل استقلالها ، حتى الوقت الحاضر ، لكي تمارس حقها في تقرير مصيرها وبناء علاقات دولية على اسس وركائز من الثقة بين شعوبها ، صوب اهتمامات وتطلعات امتنا العربية لصيانة السلم والامن الدوليين .

لهذا أقر مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس في الفترة ما بين ٦ و ٩ ايلول /
سبتمبر ١٩٨٢ ما يلي :

" ان مجلس الامن تقع على عاتقه مسؤولية صيانة السلم والامن الدوليين
في المنطقة ، وضمان اواصر السلام بين جميع دول منطقتنا ، بما فيها قيام
الدولة الفلسطينية المستقلة ، الامر الذي يترتب عليه قيام المجلس ، من خلال
التزام اعضاءه الدائمين ، بضمان تطبيق المبادئ والاحكام الاساسية لميثاق
الامم المتحدة " .

ان صعوبة تحقيق نظام دولي ليس عيبا في هيئة الامم المتحدة او في ميثاقها
ذاته ، انما العيب في المجتمع الدولي الذي يطبق الميثاق في ظله ، فهو لم يزل مفككا
رغم شعور اعضاءه بضرورة التعاون والتنسيق لصيانة مصالحهم المشتركة ، وانه لا أمل
في حل المشاكل الانسانية دون تحقيق التضامن الدولي . وان هناك ما تسمى بدول قد
انضمت الى منظمنا هذه ، ورغم ذلك لم تلتزم بتطبيق ميثاقها وقراراتها . فاسرائيل
مثلا منذ قيامها ، قبل ثلاثين عاما ، تتجاهل جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ،
متحدية المجتمع الدولي ومنظمته بارهابها المتواصل للشعب الفلسطيني ، واغتصاب
ممتلكاته وضمها لاراضيه بالقوة ، وعدم انسحابها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام
١٩٦٧ . اضافة الى غزوها للبنان وما نتج عن ذلك من دمار وتقتيل وارتكاب المذابح
البشعة في صبرا وشاتيلا وغيرهما . وكل ذلك يدعوا اعضاء الامم المتحدة ، وخاصة الدول
الكبرى ، لتحمل مسؤولياتها كاملة في العمل بما تقتضيه الشرعية الدولية ، واحترام
ميثاق الامم المتحدة وقراراتها الخاصة بحقوق شعب كسائر شعوب الارض ، تواق الى
الحرية والكرامة والعيش في سلام على ارضه ، باعطائه حقه في تقرير المصير ، وبناء
دولته المستقلة كي تتحرر منطقة الشرق الاوسط مما تلاعبه من مخاطر ، ولكي تتمكن بعد
ذلك دول جامعة الدول العربية من الانصراف الى مسؤولياتها التنموية .

كما ان الجامعة العربية تبدي قلقها البالغ ازاء استمرار الحرب العراقية
الايرائية ، وتناشد ايران تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن ذلك ، والاستجابة لمسااعي

منظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، ونداءات المجتمع الدولي لانهاء جميع العمليات العسكرية، وتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع، وانهاء آثاره المدمرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

ان جامعة الدول العربية، التي تعتبر من اقدم المنظمات الاقليمية والدولية في العصر الحديث، لم تأل جهدا لاجلال السلام والامن في المنطقة العربية والدولية ومنذ قيامها، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي تسعى لتحقيق الاستقرار والتكامل في منطقة تجمع شعوبها لغة واحدة، وحضارة متواصلة، واهداف مشتركة، وتاريخ واحد، وثبتت رغم الاهداف، والعواصف التي هبت على المنطقة.

ومنذ نشأت جامعة الدول العربية حرصت على تصميمها على التعاون مع الهيئات الدولية لضمان الامن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما نص البند الثالث من ميثاقها. ولهذا استحقت دعوة الامم المتحدة عام ١٩٥٠ لحضور امينها العام دورات الجمعية العامة بصفة مراقب دائم. ثم تطورت الاجراءات لتسمح بقيام تعاون بين المنظمتين عن طريق التشاور المتبادل، وتبادل المعلومات والوثائق والتمثيل والاتصال. وتبلور ذلك التعاون فشكل مختلف المنظمات المتخصصة التابعة للمنظمتين في تخطيط وتنفيذ البرامج المشتركة في مختلف ارجاء الوطن العربي، حيث ابدت الامم المتحدة الرغبة الاكيدة في انجاحها وسعت بشكل دؤوب كي تتطابق النتائج مع الاهداف النبيلة والغايات التي تستهدفها الامم المتحدة.

وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٤/٣٦ بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الذي نوه بالتعاون القائم بين المنظمتين مؤكدا ضرورة دعمه وتطويره على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. ثم القرار ١٧/٣٧ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. مرحبة فيه بعقد اجتماع موسع في تونس يعقد خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٨٣ وقد تمخضت تلك الساعي عن الاجتماع المشترك بين المنظمتين الذي عقد في مركز الامانة العامة للجامعة العربية في الفترة بين ٢٨ حزيران/يونيه الى اول تموز/يوليه ١٩٨٣. وقد وصفه الامين العام لجامعة الدول العربية بأنه

اجتماع تاريخي وثمره جهود اربعة عقود في العلاقات التي لم تنفك تتزايد وثوقا ،
ونقطة انطلاق جديدة للتعاون الفعال والتنسيق بين المنظمتين . وان الصلوات
المباشرة التي تمت بين مسؤولي المنظمتين ستسهم في ايجاد تفهم افضل لمجالات عمل
ومسؤوليات كل من الطرفين ، وبالتالي في زيادة التعاون بشأن المسائل التي تحظى
باهتمامنا المشترك .

وقد كانت نتائج المؤتمر غاية في الاهمية للوطن العربي في جميع المجالات السياسية
والتنموية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . وسوف يضمن ذلك تحقيق العديد من
الاهداف الاقتصادية المشتركة في الميدانين الاقليمي والدولي ، ولاسيما ترجمة مبادئ
النظام الدولي الجديد ، وذلك في اطار المقررات الاقتصادية التي اقرها مؤتمر
القمة الذي عقد في عمان ١٩٨٠ لتنسيق تنمية الدول العربية ، وقرار تكاملها في
استراتيجية العمل العربي المشترك التي تحدد مصادر التنمية حتى نهاية هذا
القرن .

ثم عززه بميثاق قومي لتنظيم العلاقات الاقتصادية ووافق على تحديد مبالغ
تنفق في عشر سنوات على الدول العربية الاقل نموا .

واعتبرت تلك الاستراتيجية ان الانسان العربي هو الاساس الذي تقوم عليه أية
تنمية اقتصادية واجتماعية ، معتمدة في ذلك مبادئ اربعة وهي : وحدة العمل ردا
على التجزئة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف ، والتحرير الشامل
ردا على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري ، والتركيز على التراث العربي كجزء
من التراث الانساني ومساهم فعال في تطويره .

يسعدني ايضا ان اشيد بالجهود التي بذلتها الامانة العامة للامم المتحدة
والامين العام بالذات لحضوره ورعايته للاجتماع المشترك بين الجامعة العربية والامم
المتحدة ، وفي اعداد التقرير الذي يعرض امامكم في الوثيقة ٢٩٩ / ١٣١ الف والذي
تم اعداده بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧ / ١٧ المتخذ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني /

نوفمبر ١٩٨٢ .

ويشمل هذا التقرير معلومات وافية حول الخلفية التاريخية للتعاون والتنسيق بين المنظمتين منذ عام ١٩٥٠ ، وبياني الامينين العامين للامم المتحدة والجامعة العربية والنتائج والتوصيات المثق عليها التي من ابرزها : صيانة السلم والامن الدوليين والتعاون الاقتصادي والمالي والتقني لاغراض التنمية ، والتنمية الاجتماعية والشؤون العمالية والموارد البشرية والشؤون الثقافية والاعلام والاتصال في شؤون عامة .

كما أن هناك مقترحات مقدمة من جامعة الدول العربية بشأن المبادئ المتعلقة بالتعاون والتنسيق بين الجامعة والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة .
واننا نأمل أن يحظى هذا التخطيط وأن تحظى هذه المقترحات بالتأييد الكامل والجماعي لأعضاء جمعيتكم الموقرة ، ان مشروع القرار المعروض أمام جمعيتكم الموقرة يبشر بقفزة نوعية في مستوى التعاون والتنسيق بين المنظمين : جامعة الدول العربية والأمم المتحدة . لذلك فان اجماعكم لا يخالجننا فيه أن نرى شك . ولا يسعنا في الختام ، الا أن نؤكد من هذا المنبر مجددا حرص جامعة الدول العربية ، من خلال هذا التعاون المنتظم والتنسيق المتواصل والمتطور ، على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تقوية لهذه المنظمة الموقرة ، التي بدورنا نتقوى بها في كل عمليات مجابهة الاعتداء على الحقوق وتهديد السلام ، وفي مشاريع التنمية ونشر العدالة .
ان استعداد العرب في التزامهم هذا ، انما هو استعداد صميمي تأكيداً لأهلية هذه المنظمة ومصادقية قراراتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سنبدأ الآن التصويت على

مشروع القرار A/38/L.6/Rev.1 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" . ولن تترتب على مشروع القرار هذا أي آثار ادارية أو مالية . فالأنشطة المشار اليها في مشروع القرار ستنفذ في اطار الاعتمادات الموفرة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

وقد قدم طلب لا جراء تصويت منفصل على الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار .

أجرى تصويت مسجل .

وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،
 جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ،
 كوستاريكا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ،
 فيجي ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،
 اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملديف ، مالي ، مالمو ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، الصومال ، اسبانيا ،
 السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، اشيوميا ، فنلندا ،
فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هندوراس ،
ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سنغافورة ،
السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، زائير .

مذلك اعتمدت الفقرة ٤ من مشروع القرار A/38/L.6/Rev.1 بأغلبية ٩٠ صوتا
مقابل صوتين وامتناع ٢٣ عن التصويت *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة تود أن تعتمد مشروع القرار في مجموعه ؟
اعتمد مشروع القرار في مجموعه (القرار ٦/٣٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين
الذين أعربوا عن رغبتهم في تحليل التصويت . وأود أن أذكر الممثلين بالقاعدة التي
تحدد تحليل التصويت بعشر دقائق فقط على أن يليها الممثلون من مقاعد هم .

السيد مانولاتوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد
انضمت الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار
الذي اعتمدتوا .

* بعد ذلك ، أبلغ وفد اشيوميا وكولومبيا الأمانة العامة بأنهما كانا
ينويان التصويت مؤيدين .

لكننا نود أن نختتم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات ذات الطابع العام .
 ففي السنوات القليلة الماضية ، واجهت الجمعية العامة عددا متزايدا من القرارات
 المتزايدة التعقيد بصدور التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات مختلفة تتمتع بمركز المراقب .
 ان الدول العشر تدرك تماما مزايا هذا التعاون ، ويسعد لها أن تشترك في التعبير
 الاجماعي عن تأييد وتشجيع زيادة تطوير هذا التعاون في اطار ميثاق الأمم المتحدة .
 وترى الدول العشر ان من الأفضل أن تتناول هذه القرارات مسائل التعاون
 بصيغة لا تدخل في الأمر عناصر خلافية . وينبغي أن تتجنب هذه القرارات أيضا وضع
 مزيد من الأعباء على ميزانية الأمم المتحدة . وهذا النهج يبدو مستصوبا للحفاظ على
 مركز هذه القرارات التي تعتمد اعتمادا كبيرا جدا على التأييد الاجماعي للمجتمع الدولي
 بأسره . وصفة خاصة ، تسترعي الدول العشر الانتباه بصدور الفقرة ٤ من منطوق القرار
 ٦/٣٨ الى ضرورة عدم الاضرار بدور الأمين العام ، والى حقيقة أن الدول العشر لم
 تؤيد كل القرارات التي تشير اليها هذه الفقرة * .

السيد ايلمر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم وفود الشمال الخمسة : ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .
 لقد اشتركت بلدان الشمال في توافق الآراء الذي اعتمدت به الجمعية العامة
 مشروع القرار العواردي الوثيقة A/38/L.6/Rev.1 ، على أساس أن العناصر ذات
 المضامين السياسية غير واردة في هذا الصدد ، وهي هي ، انها لا يمكن أن تخضع
 بمواقف بلدان الشمال بشأن المسألة الموضوعية المشار اليها . ووفقا لهذا الفهم ، امتنعت
 وفودنا عن الإدلاء بصوتها في التصويت المنفصل الذي أجرى بشأن الفقرة ٤ من منطوق
 مشروع القرار هذا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مالينغا (سوازيلندا) .

السيد باريث (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد طلب اليّ التكمّل لأبنيّ الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الى طلب اجراء تصويت منفصل بشأن الفقرة ٤ من القرار الذي اعتمد على التو . ان الولايات المتحدة تأسف لادراج هذه الفقرة لانها تشير الى مسائل سياسية ثار بشأنها قدر كبير من الخلاف في هذه الجمعية العامة . وهي تدخل عنصرا سياسيا في قرار بشأن التعاون كان ، وينبغي أن يكون ، قرارا غير سياسي ومقبولا لكل الدول الأعضاء . فبعض قرارات الجمعية العامة التي تشير اليها هذه الفقرة ، قد عارضتها الولايات المتحدة وهدان أخرى . وعلى هذا ، رأيت الولايات المتحدة أن تسجل معارضتها لادراج هذه الفقرة .

صينما نأسف لأن الجمعية العامة قد صوتت مؤيدة الابقاء على تلك الفقرة ، فسان الولايات المتحدة ، رغم ذلك ، انضمت الى توافق الآراء المؤيد للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، لأننا نعتقد ان ذلك التعاون يمكن ان تكون له نتائج مفيدة كثيرة .

كذلك اشتركنا في توافق الآراء على ضوء ما أظنه الرئيس من ان اعتماد مشروع القرار لن يترتب عليه آثار مالية أو ادارية ، وانه يمكن تنفيذ الأنشطة التي يتوخاها مشروع القرار في نطاق الاعتمادات المدرجة في الميزانية المقترحة للبرامج .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفدى معارضا الفقرة ٤ من القرار الذي اتخذتوا . وأود الآن أن أوضح بأن بلدى يرفض القرار برمته ، ولو كان التصويت أجرى على ذلك القرار بأكله لكانت اسرائيل صوتت ضده . وفي الواقع ان هذا القرار بتأييده للأنشطة والسياسات التي تتبعها جامعة الدول العربية قد تجاهل تماما ان الجامعة العربية تنتهك انتهاكا مستمرا ومتعمدا ، بعدائها لبلدى ، ميثاق الأمم المتحدة . ومن المؤكد ان سياسات جامعة الدول العربية لم تخدم قضية السلم في منطقتنا ولكنها ، على النقيض من ذلك ، اعاقتها . ونتيجة لذلك برزت جامعة الدول العربية بصورة جليلة كأداة لاثارة الحرب ، تلتزم بسياسات تتنافى مع كل ما تدافع عنه هذه المنظمة طبقا لما ينص عليه ميثاقها .

السيد كوغين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انضم وفدى الى توافق الآراء بشأن القرار (A/38/L.6/Rev.1) المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . ونحن نرحب بحرارة بذلك التعاون بين منطقتنا والجامعة المنشأة منذ وقت طويل التي تحظى بالتقدير والاحترام . وعلى كل ، نود أن نعلل امتناعنا عن التصويت على الفقرة الرابعة من القرار . مما يجدر تسجيله ان وفدى ،بالإضافة الى وفود أخرى ، لم يؤيد كل قرارات الأمم المتحدة العديدة فيما يتعلق بقضية فلسطين

والحالة في الشرق الأوسط . ومن ثم نجد انه من المشكوك فيه ادراج عناصر سياسية فسي ذلك النص . كما تضع تلك الفقرة عبثا ثقيلًا جدًا على الأمين العام في منطقة تتصف بحساسية سياسية عالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب المراقب الدائم التابع لجامعة الدول العربية الادلاء ببيان للرد ، وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ في أول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
أود أن اعرب عن تقدير جامعة الدول العربية لتوافق الآراء الذي تم ، ونحن نأسف لأن بعض البلدان في الاتحاد الاوربي وكندا وغيرها ، التي تربطنا بها علاقات الصداقة الوثيقة جدًا ، قد رأت من الأصوب الامتناع عن التصويت على الفقرة الرابعة .
لقد كانت الدعوة الى تكثيف الجهود نتيجة للحقيقة المتمثلة في ان العديد من قرارات هذه الجمعية العامة قد ظلت دون تنفيذ ، ومن ثم فاننا نرى ان الفقرة الرابعة تمثل تعزيزا لمصداقية تلك القرارات ولجدية مداوات الأمم المتحدة ، بالإضافة الى حقيقة ان تلك القرارات لا بد من تنفيذها ، وان الأمين العام مطلوب منه تكثيف جهود المنظمة . ولا تبرز حقيقة الطبيعة السياسية الحساسة لتلك القرارات أية محاولة لتخفيف فعالية ما قرره الغالبية العظمى لأعضاء الجمعية العامة فيما يتعلق بتحديد وتعريف حقوق الفلسطينيين وتحقيق تسوية عادلة وواضحة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط . أما فيما يتعلق بمحاولة اسرائيل لتسميتنا مشيرى الحروب ورفضها القرار برته ، فتلك عادة بيد وان الممثل الاسرائيلي لا يمكنه التخلص منها . ولا تستحق كلمته عن الجامعة العربية ان نشرفها بأي رد .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٠